اسرائيل، وفتح الاسواق أمامها» (من مقابلة مع حواتمة، مصدر سبق ذكره).

السلام الاميركي

أنهى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بتاريخ الخامس من آب (اغسطس) الماضي، جولته المكوكية السادسة على منطقة الشرق الاوسط بعد حرب الخليج، واعداً بجولة أخرى خلال أيلول (سبتمبر) الحالي، مخلّفاً وراءه أسئلة عديدة، أبرزها ما يتعلّق بالتمثيل الفلسطيني، وتاركاً لفريق عمل من المستشارين الاميركيين مهمة متابعة ذلك، وترتيب «مذكرات التفاهم» بين الادارة الاميركية وأطراف المفاوضات.

أثارت جولة بيكر، تلك، المزيد من طرح الاسئلة حول مسألة التمثيل، وأبعاده، وآفاقه، على بساط البحث السياسي الفلسطيني؛ ذلك ان تلك المسألة باتت في أولويات الدبلوماسية الاميركية، من جهة، وفي الملعب الفلسطيني، من جهة أخرى. ورأت أوساط فلسطينية ان الحوار الدائر، حالياً، بين المؤيدين والمعارضين داخل الساحة الفلسطينية لمسألة الاشتراك في مؤتمر السلام هو جدل مشروع وعلى غاية من الاهمية، وذلك لثلاثة أسباب رئيسة: الاول ان لكلا الطرفين، المؤيد والمعارض، حججاً قوية يدعم كل منهما بها موقفه، وان هذه الحجج بحاجة الى الكثير من التوضيح والتطوير والبلورة؛ والنقاش الدائر حالياً كفيل بتحقيق ذلك. والثاني، ان المسألة قيد البحث مسألة مصيرية يتوقف عليها المستقبل الفلسطيني؛ ولذلك، فان النقاش حولها ضروري ومطلوب. والثالث، ان الحوار والنقاشات الدائرة حالياً على الساحة الفلسطينية هي الطريق السوي، والوحيد، للخروج، في نهاية المطاف، بموقف مدروس، ومتأنٍ، ودقيق، يحفظ الحقوق الوطنية الفلسطينية، ويحظى بتأييد أغلبية عريضة على الساحة الفلسطينية. وأوضحت تلك الاوساط ان المؤيدين لمبدأ المشاركة يصرّون على عدم تفويت الفرصة. فالمعادلة العالمية الجديدة، وفقاً لرؤيتهم، تستهدف تحقيق تسوية شرق أوسطية على حساب احقاق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. ولذلك، يتمّ التركيز، ضمن هذه المعادلة، على دفع مسار التسوية بين الدول العربية واسرائيل، مقابل محاولة جادة لتهميش مسار التسوية على الصعيد الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ويرى المؤيدون، أيضاً، ان الرفض الذاتي لمبدأ المشاركة يصبّ أصلاً في مسرب تحقيق غاية مستهدفي الشعب الفلسطيني، ويرفع العتب واللوم عنهم، ويحقق لاسرائيل ولحلفائها تغييب القضية الفلسطينية بأبعادها الكاملة والمتكاملة على مسرح عمليات المؤتمر، خاصة وان المؤيدين هؤلاء يعتقدون بأن هذا المؤتمر سيعقد بمشاركة الفلسطينيين، أو بعدمها. ولهذا السبب يسعى هؤلاء الى عدم قطع الطريق على الحضور الفلسطيني الفاعل في المؤتمر، وهو هدف يتمنّاه، برأيهم، الكثيرون. ولذلك ينخرط المؤيدون، حالياً، في تحرّكات دؤوبة هدفها تذليل العقبات الاجرائية أمام مسألة التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، مقابل الاستحصال على أكبر قدر من الضمانات الاميركية والسوفياتية والاوروبية، على أساس ان هذه المشاركة، انْ تحقّقت، ستؤدي، بالضرورة، الى تحقيق ثمارها المضمونة لاحقاً (د. علي الجرباوي، **الحياة**، لندن، ٢٦/٨/١٩٩١)؛ في حين ترى أوساط سياسية فلسطينية ان الادارة الاميركية تقف مع حكومة اسحق شامير عند اللاءات والاملاءات الشهيرة: لا لتقرير المصير؛ لا للقدس قضية وتمثيلاً في مؤتمر السلام الاقليمي؛ لا للحرية والاستقلال، بل «ادارة ذاتية» تحت الاحتلال؛ لا لتدويل أزمة الشرق الاوسط، بل لأقلمتها وشطب دور الامم المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين، وبمراقب أخرس عن الامين العام للامم المتحدة، وآخر عن رئاسة المجموعة الاوروبية (**الحرية**، بيروت، ١٨/٨/١٩٩١). وتذهب أوساط أخرى الى أبعد من ذلك، فترى «ان كل المعطيات والدلائل تشير، وبما لا يدع مجالاً للشك، الى ان لا مكان لـ م.ت.ف. ولا مكان كذلك للحقوق الوطنية الفلسطينية في قاموس مبادرة بوش الحالية لحل أزمة المنطقة، المستعصية على الحل منذ عقود خلت». وعليه، فلا مصلحة البتّة ترتجى للشعب الفلسطيني ولقضيته من وراء تقدّم المبادرة الاميركية على أرض الواقع. من هنا تقول هذه الاوساط انه يتحتّم على منظمة التحرير الفلسطينية «عرقلة المبادرة الاميركية على طريق تعطيلها وليس تسهيل حركتها» (**الهدف**، دمشق، ٤/٨/١٩٩١).

وأيّاً تكن صعوبات صياغة الموقف الفلسطيني،